استعمال المحاسبة القضائية للحد من الازمات المالية في الوحدات الاقتصادية

عمار محمد منصور

العدلي-*

المستخلص

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على المحاسبة القضائية مفهومها ومزايا تطبيقها وكذلك التعرف على مفهوم الازمات التي تواجه الوحدة الاقتصادية وانواعها والى امكانية استعمال المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية في مواجهة المشكلات ذات البعد المالي وحلها بصورة علمية والحلول دون تحول هذه المشاكل الى ازمات حقيقية تهدد كيان الوحدات الاقتصادية وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته لطبيعة وموضوع البحث اضافة للمنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على بعض الدراسات والكتابات في هذا المجال وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها ان المحاسبة القضائية هي تكامل ما بين المحاسبة والتدقيق والقانون ومن اهم التوصيات التي اوصت بها هذه الدراسة ضرورة زيادة التنسيق بين الجهات المهنية والعلمية لتطبيق المحاسبة القضائية والاستمرار بتطويرها لتلائم التغيرات السريعة في بيئة الاعمال.

Using judicial Accounting to Reduce Financial Crises in Economic Units

Abstract

The purpose of this study is to highlight the importance of judicial accounting and the advantages of its application, as well as to identify the concept of crises facing economic unit and their types, and the possibility of using judicial accounting in the economic units in confronting problems of financial dimension and scientifically solving them. It also aims at solving these problems in a way that prevents turning them into real crises that threaten the existence of the economic units.

The analytical descriptive approach has been followed due to its relevance to the nature and subject of research in addition to the inductive method through investigating some studies and articles in this field. The study has reached several results, the most important of which is that judicial accounting represents the integration among accounting, auditing and law. One of the most important recommendations is that there is an urgent need for increasing the coordination between the professional and scientific

* عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين
‡ عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

authorities to apply judicial accounting and continuing their development to suit the rapid changes in the business environment.

المقدمة

أصبحت الأزمات سمة أساسية للوحدات الاقتصادية المعاصرة في البيئة الديناميكية التي تشهد تغييرات متسارعة بشتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلا عن اشتداد المنافسة والتحديات التي تواجه تلك الوحدات وتؤثر أزمات العمل على استمرارية الوحدات وتهدد بقاءها وقدرتها على المنافسة مما يعرضها للانهايار والزوال. أن النجاح في إدارة وحل الأزمات التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية والتصدي لأهم المخاطر والتحديات المترتبة عليها يستند في جوهره على مجموعة من الدعائم الرئيسة يأتي في مقدمتها المعلومات، لذا لا بد أن تكون المعلومات المحاسبية احد العوامل الأساسية التي تقلل عدم التأكد وتزيد درجة الثقة في القرار لمواجهة تلك الأزمات والعمل على تقليل أثارها وتوفير إمكانية القضاء عليها قبل وأثناء حدوثها، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تكون مهنة المحاسبة قادرة على تقديم ما تحتاجه جميع المستويات الإدارية من معلومات مفيدة وتزويدها في الوقت المناسب، وعليه فان المحاسبة القضائية وما تقدمه من خدمات اصبحت أمراً حيوياً لضمان الإدارة الناجحة للامتيازات والتعامل معها والحد منها.

المبحث الاول:- منهجية البحث

مشكلة البحث

نتيجة للتغيرات العالمية المتسارعة التي حولت مفردات التغيير الى صراع تسعى من خلالها المنظمات المعاصرة الى ايجاد مكان لها في عالم تسوده الارقام ولغة الالكترونيات التي تزامنت مع مفردات الفكر الاستراتيجي لتبني سياسات ادارة جديدة تعمل في ظل عصر الامتيازات حيث اصبحت الحاجة لوضع خطط لمواجهة الامتيازات المتوقع حدوثها الحد منها وعليه فان المحاسبة بكل انواعها بصورة عامة ومن خلال ما تقدمه من خدمات كونها تعتبر نظاما للمعلومات يمكن الاستفادة منها في مواجهة مثل هذه الامتيازات ويمكن صياغة مشكلة البحث بالشكل الاتي:

(هل ان تطبيق المحاسبة القضائية يساعد في الحد من الامتيازات ذات البعد المالي التي تواجه الوحدات الاقتصادية؟).

اهمية البحث:-

تتبع اهمية البحث من كونه محاولة علمية جادة تبحث في امكانية استعمال المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية للحد من الامتيازات ذات البعد المالي داخل الوحدات الاقتصادية.

هدف البحث:-

يمكن ايجاز هدف البحث بالأمور الاتية:-

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

1. التعرف على المحاسبة القضائية مفهومها إجراءاتها.
2. بيان أهمية وتأثير تطبيق المحاسبة القضائية في الحد من الازمات ذات البعد المالي داخل الوحدات الاقتصادية.

فرضية البحث:-

يمكن صياغة فرضية البحث بالسؤال الاتي ((ان تطبيق المحاسبة القضائية تطبيقا علميا وبصورة دقيقة تساعد في الحد من الازمات ذات البعد المالي التي تواجه الوحدات الاقتصادية)).

منهج البحث:-

سيتم الاعتماد في البحث على كل من

1. المنهج الوصفي: وتم الاعتماد على بعض المراجع عربية واجنبية تغطي متغيرات البحث.
2. المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تحليل واستقراء الدراسات والكتابات والجهود العلمية التي تناولها الادب المحاسبي في موضوع البحث.

دراسات سابقة:-

1. دراسة الجبوري وخالد 2012

هدفت هذه الدراسة إلى، تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية ممن حيث نشأتها وتطورها وأهدافها وطبيعة الخدمات التي توفرها، فضلاً عن التعريف بمفهوم الاحتيال المالي، وبيان أهمية ودور المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الاحتيال. وأوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بمهنة المحاسبين القضائيين والعمل على تطويرها، وضرورة تطوير النظام المحاسبي للشركة، ومنهج المراجعة ليشمل على التعريف بمفهوم الاحتيال وأشكاله.

2.4- دراسة الجيلي 2012

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية، وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها، والتعرف على مجالات تطبيقها في العراق وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، من أهمها، ضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي في كمل من المحاكم وفي لجان الاعتراض بدوائر الضرائب، وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية.

3.2- دراسة Digabriele 2009

توصلت هذه الدراسة من خلال الدراسة الميدانية التي تم تطبيقها على عينة من الأكاديميين والمراجعين الأمريكيين إلى ما يلي:

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, Justified, Indent: Before: 0.25", After: 0", Add space between paragraphs of the same style

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, Justified, Indent: Before: 0.25", After: 0", Add space between paragraphs of the same style

ج.أ.ب. أن المراجعة القضائية تحتل مكانة بارزة ضمن عملية المراجعة، وعلى أهمية إضافة مهارات المراجعة القضائية ضمن التأهيل المهني المستمر للمراجعين بسبب تغير الطلب على خدمات المراجعة.

ج.ب. عدم كفاية الإجراءات الواردة بالمعيار الدولي 220 المعيار الأمريكي 99 لاكتشاف ومنع الغش والتلاعب الجوهر في القوائم المالية.

أ.ب. أوصت بزيادة الحاجة إلى مراجعين قضائيين لعملاء المراجعة والمخاطر المرتفعة للمساعدة في تفسير نتائج الاختبارات القضائية ودعم الرقابة المانعة.

2.4. دراسة Ramaswamy 2007

توصلت هذه الدراسة الى ضرورة الاتجاه **نحو** مدخل المراجعة القضائية كوسيلة لاكتشاف الغش في القوائم المالية، والفساد المالي في الشركات، حيث أنها تحتوي على مهارات جديدة تستخدم كأداة للبحث والتحقيق والملاحقة القضائية للأفراد المحترفين في الأنشطة الاجرامية والرشوة، وغسيل الأموال وعدم الالتزام بالقوانين كما أنها تعتبر حلقة وصل بين النظام المحاسبي والقانوني.

المبحث الثاني:- الاطار النظري

اولاً:- المحاسبة القضائية مدخل مفاهيمي

1. مفهوم المحاسبة القضائية:-

تعتبر المحاسبة القضائية بمثابة العلم المتخصص في مجالات التمويل والضرائب والتدقيق والتحري والاستفسار في محاولة للوصول لحقائق معينة ويعتمد هدف المحاسب القضائي على الغرض الذي تم تكليفه به فقد تكون مهمته التحري عن وجود احتيال **أو** تقييم بعض الاضرار الاقتصادية.

وقد برزت الحاجة لوجود المحاسبة القضائية **Fornsic Accounting** بالحاجة الى القوانين المنظمة فظهرت في مجال الفقه المحاسبي محاولات لتطوير المعلومات المحاسبية وربطها بالقانون وبالقانون التجاري تحديدا وبين احتياجات القضاء من معلومات من جهة اخرى فانطلقت الدعوات في الدول المتقدمة حول الحاجة لخدمة المحاسبة القضائية وعليه فالمحاسبة القضائية هي ليست محاسبة رقمية فحسب بل انها تتطلع لأبعد من الارقام في التعامل مع الواقع مما يتطلب التحليل العلمي والمتعمق لمعطيات قضية ما تساعد في الكشف عن المشاكل الكامنة في الاعمال التجارية والمالية فهي تستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم لحسم النزاعات بصورة عادلة. الكبيسي 2016 ص 3.

وقد عرفت المحاسبة القضائية من قبل الباحثين تعاريف عديدة نذكر منها تعريف Hopwood et 2009 بان المحاسبة القضائية هي ((تطبيق المهارات المحاسبية والتدقيقية والتمويلية والطرق الكمية ومجالات معينة من القانون والبحث ومهارات التحري في جمع وتحليل الادلة الثبوتية وتوضيح وتوصيل النتائج)).

ومن خلال ملاحظة اغلب التعاريف الواردة يمكننا ان نقول بان المحاسبة القضائية هي تطبيق للخبرات والمهارات الخاصة بالتدقيق والتحقيق تؤدي على شكل استشارة وتغطي مجالات

Formatted: Normal, After: 0", Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: أ. ب. ... + Start at: 1 + Alignment: Center + Aligned at: 0.5" + Indent at: 0.75"

عديدة مثل الملكية الفكرية الاخلال بالضمان **لـو اـو** الوكالة والنزاعات بين المساهمين والشركاء حيث ان المحاسبة القضائية اصبحت معروفة على انها قطاع تخصصي قائم بحد ذاته.

2. الخدمات التي تقدمها المحاسبة القضائية:-

تقدم المحاسبة القضائية في حال تطبيقها في الوحدات الاقتصادية خدمات عدة اهمها (الجلي، الجبوري والخالدي 2012)

1-أ. التحري عن عمليات الغش والاحتيال والحد منه.

2-ب. تقديم الاستشارات لوضع استراتيجيات منع الاحتيال والغش في الوحدات الاقتصادية.

3-ب. تحليل وتقييم المعاملات التجارية.

4-ب. دعم الدعاوى القضائية.

5-ج. مساعدة الحكومة في تقييم السجلات المصرفية والمحاسبية للأشخاص المدينة منهم.

6-ج. تقديم الاستشارات لحل المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية والدعاوى المدنية.

3. اساليب المحاسبة القضائية:-

ينبغي على المحاسب القضائي وفريقه استخدام تقنيات وأساليب محاسبية وتدقيقية وتحقيقية مناسبة للكشف عن عمليات الغش المالي **لـو اـو** الاقتصادي والحد منها، واهمها: الكبيسي مصدر سابق 2016 ص5

أ. الحصول على دليل الاثبات واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.

ب. المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف ايجاد دليل الجريمة **لـو اـو** الخطأ.

1-ب. تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفقا لمخطط زمني ملائم.

2-ب. خريطة التعقب لإظهار تدفق الأموال **لـو اـو** الكشوفات في تعقب حركة الأموال من مصدرها وإلى مكان استلامها **لـو اـو** توظيفها بالتعاون مع الاطراف ذات العلاقة.

3-ج. تحليل الرابط الخاص بالعلاقات بين الأشخاص وبين البيانات والمعلومات المالية.

4-ج. المخطط الجيني للعلاقات الشخصية بين الاطراف ذات الصلة بالقضية موضوع التحقيق، ويمكن هنا استخدام بعض البرامج الجاهزة.

5-خ. تعقب الصفقات والذي يسمى ايضا بشريط مشهد الجريمة.

6-د. السيولة النقدية لأثبات مدى تطابق حسابات الشركة مع المصرف **لـو اـو** غيره.

7-ذ. تحليل مصادر الأموال واستخدامها.

8-ر. نشرات الاسهم لتتمكن من تتبع حركة اسهم الشركة.

9-ز. اختبارات الشمول، حيث تستثنى البيانات الصحيحة وتشمل الخاطئة فقط.

10-س. استخدام النماذج المالية للوقوف على رأي الشركة اتجاه مختلف امور الزبائن **لـو اـو** الموردين وغيرهم.

11-ش. تدقيق النقطة الحرجة للبحث عن اسباب عمليات الغش والاحتيال.

12-ص. تدقيق الصلاحيات لتحديد الانحرافات في الصرف.

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1. + Start at: 1 + Alignment: Center + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1. + Start at: 1 + Alignment: Center + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

13-ض. التدقيق التفاعلي للتحري عن النشاطات غير القانونية وجمع الأدلة لتحديد المسؤولين عنها.

14-ط. التدقيق البعدي والذي يتضمن التدقيق التشريعي لتقييم نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من حماية الأصول، ومدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات عند صرف وأثبات المدفوعات، وتحديد المخاطر الناتجة عن الغش، والتحري عن الادعاءات والشكاوى المقدمة.

4. اجراءات المحاسبة القضائية:-

هذه المهمة فريدة من نوعها، وبشكل عام فإن اجراءاتها:-

أ. الالتقاء بالعميل: لان تحديد المشكلة مرحلة أساسية لا يمكن إن يسبقها شيء، فإن فض أي نزاع يقوم في البداية على هذه المرحلة لمعرفة ماهية المشكلة وتحديد أبعادها وأثرها وكذلك الدوافع التي أدت إلى حدوث المشكلة سواء أكانت دوافع شخصية إجرامية أم أخطاءً غير مقصودة أدت إلى ظهورها.

ب. تدقيق الصراع لتحديد الاطراف المعنية واللاعبين الاساسيين فيها.

ت. التحقيق الأولي: وقبل وضع خطة عمل مفصلة بما يتيح وضع خطة عمل أكثر اكتمالا.

ث. وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي ستستخدم لحل المشكلة.

ج. جمع الأدلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للإحاطة بالقضية محل التحكيم وقبل الادلاء بأي رأي.

ح. تحليل الاضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية، واستخدام الحاسوب والخرائط وغيرها لشرح النتائج.

خ. إعداد التقرير النهائي مبينا فيه نطاق التحقيق، والمنهج المستخدم، والقيود المفروضة على النطاق والنتائج وراء المحاسب القضائي إضافة إلى الجداول والرسومات وأدلة الاثبات التي جمعها دون اغفال أية حقيقة حتى لا يسمح بالظلم بسلامة التقرير.

5. واقع المحاسبة القضائية في العراق:-

تتولى نقابة المحاسبين والمدققين في العراق مسؤولية التنظيم والاشراف على مهنة المحاسبة وكل الامور المرتبطة بها وتعمل نقابة المحاسبين والمدققين ومنذ تأسيسها بالقانون المرقم 185 لسنة 1969 والمعدل بالقانون رقم 77 لسنة 1973 وتتولى النقابة تسمية الخبراء التي تحتاجهم المحاكم ممن تتوفر الشروط من اعضائها ووفقا لقانون الخبراء امام القضاء رقم 163 لسنة 1964 اضافة لذلك ان في العراق وكما هو في البلدان الاخرى جهات علمية لمنح شهادة المحاسبة القانونية وان الطالب لكي يحصل على هذه الشهادة عليه الدراسة بعد البكالوريوس مدة لا تقل عن اربع سنوات نظرية اضافة لتقديم بحث تطبيقي يناقش علنا من اساتذة متخصصين وان الجهة التي تتولى التدريب والاشراف على المحاسبين القانونيين هي مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات وحسب قانونه النافذ رقم 3 لسنة 1999 المعدل فبعد حصول الطالب على شهادة المحاسبة القانونية عليه التدريب اما في ديوان الرقابة المالية الاتحادي **او** مكتب

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: A. B. C. ... + Start at: 1 + Alignment: Center + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

مراقب حسابات وبعدها يدخل امتحان يجريه مجلس المهنة للطلبة الذين انهوا التدريب والذي يحصل على درجة النجاح يحصل على اجازة مراقبة وتدقيق الحسابات. ومما تقدم يرى الباحث انه وفي ظل وجود مثل هكذا اختصاص ولما يبذلونه من جهد في الدراسة والتدريب فان المحاسبين القانونيين هم خير من يقوم بمهمة المحاسب القضائي.

المبحث الثالث:- الازمة المالية مدخل مفاهيمي اولا:- تعريف الازمة

اختلف الباحثون حول تعريف الازمة تبعا لاختلاف المجالات والمستويات التي تناولوها في دراساتهم، وقد وردت العديد من التعريفات لمفهوم الازمة خاصة على المستوى التنظيمي. فقد وصفها عدة باحثين بكونها حالة طارئة **لـاو** حدث مفاجئ يؤدي إلى الإخلال بنظام العمل المتبع في المنظمة مما يضعف مركزها التنافسي ويتطلب منها تحركا سريعا واهتماما شديدا، وعليه يمكن تصنيف أي حدث بأنه أزمة استنادا إلى درجة الخلل الذي يتركه هذا الحدث في سير العمل الاعتيادي للمنظمة. ويصفها (Coombs, 2011) بأنها حدث لا يمكن التنبؤ به وتهدد توقعات أصحاب المصالح ويمكن أن تؤثر بشكل خطير على أداء المؤسسة وتولد نتائج سلبية. أما (الأعرجي ودقاسمة، 2000) فيعرفان الازمة على أنها حالة غير عادية تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة، وتؤدي إلى توقف حركة العمل **لـاو** هبوطها إلى درجة غير معتادة، بحيث تهدد تحقيق الأهداف المطلوبة من قبل المنظمة وفي الوقت المحدد لذلك. كما عرفها (الحيالي، 2011) على أنها حدث استثنائي **لـاو** مفاجئ قد يؤدي الى فرص ونتائج مرغوب فيها **نح ونحو** التقدم والنجاح، **لـاو** قد يقود المنظمة الى نتائج تهدد حياتها. وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن الازمة هي حالة غير مالوفة **لـاو** متوقعة يكتنفها عدم التأكد تؤدي إلى الخلل بالأعمال الاعتيادية للوحدة الاقتصادية وتهدد قدرتها على البقاء والاستمرار.

ثانيا:- انواع الازمات التي تواجه الوحدات الاقتصادية:-

ويمكن تقسيم الازمات التي تواجه الوحدات الاقتصادية إلى ستة أنواع هي :-
العزاوي، 2009 ص12

1. **حسب المحتوى:** معنوية، ومادية، ومعنوية ومادية.
2. **حسب إمكانية الاستفادة:** تنموية، وعرضية.
3. **حسب شدة الأثر:** شديدة الأثر، وضعيفة الأثر.
4. **حسب مراحل التكوين:** النشوء، والتصعيد، والتكامل، والاحتواء، والنهاية.
5. **حسب البعد الزمني:** متكررة الحدوث يمكن التنبؤ بها، ومفاجئة يصعب التنبؤ بها.
6. **حسب كيان الضرر:** دولية، وقومية، ومجتمع معين، وفردية، وتنظيمية.

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

ثالثاً:- القضايا التي يساهم المحاسب القضائي في حلها:-

يساهم المحاسب القضائي بحل قضايا مهمة منها:- الخالدي 2012 ص 64

1. تقديم الاستشارات لحل المنازعات:

وهي خدمة يقدمها المحاسب القضائي، إذ يقدم رأياً يستند إلى وقائع معروفة، أما إذا كانت الحقائق غير معروفة فإن المحاسب القضائي يقوم بالتحقيق في موضوع المنازعات ومن ثم تكوين رأي على أساس التحقيقات التي يقوم بها.

2. تقديم الاستشارات في مجال التقاضي:

بشأن المنازعات الناشئة عن المسؤولية المهنية الدعاوى المدنية، والاستشارات بصدد منازعات المسؤولية المهنية تشمل تحديد مقدار الخسارة الناجمة عن الأحداث للمنازعات الخاصة بأداء المهن مثل التأمين، تأخر البناء، وسرقة الأسرار التجارية، أما الاستشارات الخاصة بالمنازعات المدنية تشمل التقييمات للأعمال التجارية، واختلاس موظف، وتقييم الأضرار المادية في القضايا محل النزاع.

3. شهادة خبرة في الشؤون المالية:

المحاسب القضائي قد يكون بمثابة أحد الخبراء في حالات التقاضي التي تشمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية، **أو** في مجال إعداد وتحليل الضرائب، **أو** تقييم الأداء المالي، ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا المجال، **أو** المساعدة في ترجمة الوثائق، ومن الجدير بالذكر أن عمل المحاسب القضائي في غاية الأهمية، لأنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن القاضي وهيئة المحلفين قد لا يكونون على دراية بلغة المحاسبة، وبالتالي ينبغي للمحاسب القضائي تفسير كل شيء بدقة، وتجنب عرض الموضوعات بصورة معقدة، وعلى المحاسب القضائي في هذا المجال القيام بجميع أعمال التحقيق بنفسه، لأن من مسؤوليته الرد في المحاكم، وأن عدم القدرة على الإجابة على سؤال **و** على منصة الشهود، يمكن أن يلحق الضرر بسمعته المهنية، والوظيفية في المستقبل.

4. التسويات المالية وتقييم أعمال الشراكة عند الطلاق:

المحاسب القضائي كثيراً ما يدعى لحل تسويات الطلاق بين الأزواج الذين لديهم ملكية في شركة خاصة، والشراكة في الأعمال التجارية، لأن وظيفة المحاسب القضائي تختص بتقييم الأعمال وتحديد وتقييم القيمة المالية للأصول والممتلكات، أي أن هدف المحاسب القضائي في تسوية المنازعات المالية عند الطلاق **و** تقييم الأعمال لتحديد قيمة واقعية للأعمال، بما يتفق مع هدف الخدمة، إن تحقيق هدف المحاسب القضائي في الدفاع عن عمله يتوقف على قيامه بإجراء تحقيق عميق بصدد التسويات المالية لموضوع الطلاق، لأن المعلومات المتاحة قد

Formatted: Space After: 0 pt

تكون محدودة، فمن المهم على المحاسب القضائي إجراء تحقيق عميق، كما أن عليه أن يكون حذراً في جوانب عديدة منها:

- النظر إلى أبعد من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من خلال إجراء تحليل مالي تفصيلي لكي يصل إلى حقيقة الوضع المالي ونتيجة النشاط.
- يجب على المحقق أن يكون حذراً حول وجود الأصول والخصوم الخفية، ومن الأمثلة على الأصول والخصوم الخفية هي: معدات استهلكت بالكامل، والأصول غير الملموسة الأخرى.

• على المحاسب القضائي أن يتفحص بدقة مجالات إدارة العوائد من تعريف قوائم الجرد، واستلام نقدية قيمة بوالص التأمين على الحياة، والإيجارات غير المسجلة، والممولة بموجب التزامات المعاشات التقاعدية، المصروفات غير المسجلة مثل مبالغ نفقات السفر والترفيه، الفوائد على الديون مع الأطراف ذات الصلة، ونفقات الإيجار لجهة ذات العلاقة.

• إن جميع التعديلات في الطرق والمبادئ المحاسبية، ومعايير المحاسبة الدولية ينبغي أن تكون مصدر قلق للمحاسبين القضائيين، مثلاً قد تشمل تعديل استثمارات إلى أقل من التكلفة أو السوق، وطرق الإهلاك، فضلاً عن التعديلات على رواتب كبار التنفيذيين أو المكافآت.

5. الاستشارة حول تقييم الأضرار (سبب الخسارة):

الاستشارات المقدمة من قبل المحاسب القضائي تشمل أيضاً التحقيق في حالات الضرر، وهي أموال تمنح للمدعي نتيجة لضرر ألحقه به المدعي عليه مثل الإصابة الشخصية والقتل الخطأ، وهنا على المحاسب القضائي جمع وتحليل المعلومات لتحديد قيمة الضرر ومن ثم تكوين رأي على أساس تحليل معمق، وعلى المحاسب القضائي خلال عملية التحقيق إجراء الحكم على القياس مع المعايير المنصوص عليها في هذه المهنة، ويمكن للمحاسب القضائي إتباع خمس خطوات في عملية تقدير قيمة الضرر كما يلي:

- يجب أن يحدد المعايير التي يتعين أن تستخدم أساساً لتقييم الضرر.
- يجب أن يتم تحديد مدة الأضرار وتحديد نسبة ملاءمتها للنمو.

1- مراعاة الجوانب التي تخفض قيمة الضرر.

2- على المحاسب القضائي اختيار الأسلوب المناسب من أجل تحديد مقدار الإيرادات التي تحققت قبل وقوع الحادث، كما ينبغي أن يحدد الإيرادات من العمليات التجارية العادية، وكذلك الإيرادات من المشاريع الخاصة، كل ذلك للوصول إلى معدل النمو المتوقع، ومو زيادة نسبة مئوية من الأرباح خلال مدة الضرر، وأنه يستند إلى قاعدة وأرباح مدة الضرر، كما أن معايير الصناعة والبيانات التاريخية تعد مؤشرات يستند إليها المحاسب القضائي لتحديد معدل النمو،

3- وعلى المحاسب القضائي بعد كل ذلك تحديد الجوانب التي تخفض قيمة الضرر، وتشمل تأثير الضرائب، على الدخل وتأثير استهلاك الموارد.

من خلال ما تقدم نرى بان المحاسب القضائي ونتيجة لما يمتلكه من خبرة وتدريب عالي يساهم في حل قضايا جوهرية تتعرض لها الوحدات الاقتصادية خلال مسيرة عملها وهذه القضايا اذا ما تركت دون علاجات ناجعة فإنها ستتحول الى ازمة حقيقية تهدد الوحدة الاقتصادية وعليه

Formatted: Justified, Space After: 0 pt, Don't add space between paragraphs of the same style, Bulleted + Level: 1 + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

Formatted: Space After: 0 pt, Bulleted + Level: 1 + Aligned at: 0.35" + Tab after: 0.6" + Indent at: 0.6"

يمكن استعمال المحاسبة القضائية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها للوقاية من وقوع وتحول المشاكل الى ازمة كبيرة تواجه الوحدة الاقتصادية.

المبحث الرابع:- الاستنتاجات والتوصيات

اولا:- الاستنتاجات

1. ان المحاسبة القضائية هي تكامل ما بين المحاسبة والقانون لتحديد وحل القضايا القضائية القانونية ذات البعد المالي.
2. على المحاسب القضائي ان يكون ملما بعلوم ومعارف سائدة له في عمله وعليه الاستمرار بتطوير مهاراته وقدراته.
3. لا يمكن لأي وحدة اقتصادية ان تعمل دون ان تواجهها مشاكل تعيق عملها وتحول الى ازمة حقيقية اذا ما عولجت بالطرق العمية الصحيحة.
4. تقدم المحاسبة القضائية خدمة كبيرة في حل المشاكل للوحدات الاقتصادية وتحول دون تحول هذه المشاكل لازمات كبيرة تهدد مصير الوحدة.

ثانيا:- التوصيات

1. ضرورة توجيه الباحثين مجال المحاسبة القضائية لأهميتها الكبيرة ولمزايا تطبيقها المتعددة.
2. زيادة التنسيق بين الجهات المهنية والعلمية مثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي ورقابة المحاسبين والمدققين والمحاكم والجامعات ومراكز البحوث لتطوير المحاسبة القضائية بصورة مستمرة.
- 3-1. تعديل بعض القوانين التي لها علاقة مباشرة بالمحاسبة القضائية مثل قانون رقابة المحاسبين والمدققين وقانون الخبراء امام القضاء.

Formatted: Normal, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

المصادر

المصادر العربية

1. الكبيسي عبد الستار عبد الجبار ((دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن)) المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد 12 العدد 1 لعام 2016.
2. الجبوري نصيف, الخالدي صلاح ((دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي)) مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 19 العدد 70 لعام 2012
3. تغريد داود سلمان داود ((الفساد المالي والاداري في العراق واثره الاقتصادي والاجتماعي اسبابه انواعه مظاهره وسبل معالجته)) مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية السنة الحادية عشر المجلد العاشر العدد الثالث والثلاثون لعام 2015.
4. شنقرای مصطفی طاهر, بابكر بشير بكري عجب ((المحاسبة القضائية في بعض البلدان العربية الواقع والتموجات)) مجلة الدراسات العليا جامعة الجليلين المجلد الرابع الجزء الثاني لعام 2016.
5. الحياي, احمد مؤيد عطية. (2011). جودة نظم المعلومات المصرفية ودورها في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية/ نبوى, مجلة تنمية الرافدين, (33) 104، 133-151.

Formatted: Space After: 0 pt

Formatted: Justified, Space After: 0 pt, Don't add space between paragraphs of the same style, Numbered + Level: 1 + Numbering Style: 1, 2, 3, ... + Start at: 1 + Alignment: Right + Aligned at: 0.25" + Indent at: 0.5"

6. العزاوي، نجم. 2009 (اثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأزمة). وقائع المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن.
3-7. الخالدي ناهض نمر محمد 2012 (دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها على القوائم المالية) دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطيني في قطاع غزة.

المصادر الأجنبية

1. Digabriele, J., 2009, Implications of Regulatory Prescriptions and Audit Standards on the Evolution of Forensic Accounting in the Audit Process, Journal of Applied Accounting Research, Vol. 10, No.2.
 2. Ramaswamy, Vinta, 2007, New Frontiers: "Training Forensic Accountants within the Accounting program ", Journal of college Teaching & Learning September.
- Coombs, W. T. (2011). Protecting organization reputations during a crisis: The development and application of situational crisis communication theory. Corporate Reputation Review, 10 (3), 163-176.